

الفصل الثاني

رأى بعض العلماء فى جواز اجتهاد الأنبياء

رأينا أن نقدم بين يدي تفصيل الكلام على اجتهاد نبينا ﷺ جملة من أقوال كبار العلماء على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم فى اجتهاد الأنبياء عليهم صلوات الله . ومنها يتبين للقارئ أن الذين ينكرون اجتهاد الأنبياء إنما يغمضون أعينهم ويستغشون ثيابهم حتى لا تتخطف أبصارهم هذه الأدلة القاطعة التى لا يصمد أمام صوتها لجانحة معاند ولا مكابرة جاحد .

ولدى من منع الاجتهاد عن الأنبياء من أمثال أبى على الجبائى وابنه أبى هاشم دليل امتاز بكثرة دورانه على السنة الناس . وهو فى واقع الأمر ليس بدليل . وهذا الدليل هو التمسك بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ... ﴾^(١) . فقد اقتطع الجبائى هذه الآية عن سابقتها ولاحققتها، وقذف بها فى آذان الناس . فصارت تلوكها ألسنتهم بدون فكر ولا روية . والعجيب أن كثيراً ما نسمع من يستدل بها حتى الآن من بين طلاب العلم والعلماء .

وإذا قطعنا النظر عن أن سياق الآيات يدل كما فهم كبار المحققين على أن الكلام فى القرآن وأن المراد أن هذا القرآن الذى يتلوه عليكم محمد ﷺ ليس من عنده، بل هو وحى يوحى إليه من الله، نقول: إذا قطعنا النظر عن كل ذلك فإننا نقول لكم: ماذا تريدون بـ ﴿ مَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ... ﴾ ؟ أتريدون أنه ﷺ لا يلفظ بقول مطلقاً فى أى جزئية إلا بوحي . حتى قوله: كيف أنت يا فلان، أو أين ذاهب، أو مزاحه مع زوجه، أو خادمه، أو قوله: أنا عطشان أو جوعان، أو

(١) النجم: ٣ .

اسقنى مثلاً. إن قلت إن كل هذا بوحى خاص، قلنا لكم قد سقط الخطاب معكم.

وإن أردتم أنه لا ينطق عن الهوى بمعنى أنه لا يقول عن شهوة و غرض بل ما يقوله لمصلحة، قلنا نحن معكم فى هذا. ولكن لا يفيدكم فى منع الاجتهاد. لأن الاجتهاد لا يصدر منه إلا تحت اعتقاد أنه مصلحة. وإن ظهر خلاف ذلك فهو معذور.

وإن أردتم أنه لا ينطق عن هوى بمعنى أنه أوحى إليه بأن يجتهد، فاجتهاده بإذن، قلنا لكم ونحن نقول بذلك. ولا مانع حيثشذ من أن يجتهد ولا يصيب فى جزئية. لأنه لا تلازم بين الإذن فى الاجتهاد وبين الإصابة فى كل جزئية، كما أنه لا تلازم بين الأمر بالصلاة وبين وقوعها كما أمر الله، بل قد يعتره فيها السهو فيصلى الرباعية مثلاً خمساً.

وإن قلت إن المراد ما ينطق عن الهوى فى الأمور الشرعية فقط، أى ما يكون فعله لها يعتبر تشريعاً مرغّباً فيه، قلنا لكم: وهل أخرجتم من أعماله الشرعية سوى خصوصياته ككناح ما فوق الأربع، وسوى جليباته كالجوع والعطش، والصحة والمرض. أما ما عدا ذلك من أقواله وأفعاله وسكوته فكل ذلك أدخلتموه فى أعماله التشريعية، فقلت: يُسنّ لنا أن نرعى فى غطاء الرأس عذبة، كما كان ﷺ يفعل. وقلت عندما نقل عنه فى الصحيح أنه ﷺ قبل ابنه إبراهيم وشمه -: وفى الحديث مشروعية تقبيل الوالد لولده وشمه. وقلت - لما فلى ﷺ ثوبه -: يؤخذ من الحديث مشروعية تفلية المرء ثوبه. فهل كل ما كان من هذا النوع - وهو لا يعد ولا يحصى ولا يخلو عنه ﷺ فى جل حياته الشريفة - بوحى؟. أظن أنه لا يقول بذلك عاقل.

• رأى ابن حزم

وابن حزم فى كتابه «الفصل فى الملل والأهواء والنحل» يقول:

«قد يقع من الأنبياء قصد الشئ يريدون به وجه الله تعالى فيوافق خلاف مراد الله تعالى، وأنه تعالى لا يقرهم على شئ من هذا أصلاً. بل ينبههم إلى ذلك إثر

وقوعه منهم، ويظهره لعباده. وربما عاتبهم على ذلك بالكلام، كما فعل مع نبينا ﷺ في أمر «زينب»، وقصة ابن أم مكتوم^(١)، وربما عاتبهم ببعض المكروه في الدنيا، كالذى أصاب آدم ويونس عليهما السلام.

والأنبياء عليهم السلام بخلافنا في هذا. فإننا غير مؤاخذين بما قصدنا به وجه الله فلم يصادف مراده تعالى، بل نحن ماجورون على هذا أجراً واحداً.

ثم ذكر عن آدم قوله تعالى: ﴿فَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾^(٢)، وقوله: ﴿فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾، وشرح ذلك بأن التوبة لا تكون إلا من ذنب. ثم قال: وهذا وقع منه عن قصد إلى خلاف ما أمر به متأولاً في ذلك ولا يدري أنه عاص؛ بل كان ظاناً أن الأمر للندب مثلاً أو النهي للكرهية. وهذا شيء يقع فيه العلماء والفقهاء كثيراً. وهذا هو الذى يقع من الأنبياء، ويؤاخذون به إذا وقع منهم.

ثم قال: وقال نوح: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾^(٣) لأن نوحاً ظن أن ابنه من أهله، وأن المراد أهل القرابة. فلما علم أن هذا ليس مراداً ندم، وليس هنا تعمد لمعصية.

وقال (الله) في يونس: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾^(٤).

وقال (الله) لنبينا ﷺ: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾^(٥) لولا أن تداركه نعمة من ربه لنبذ بالعراء وهو مذموم.

ثم قال (صاحب الفصل): «إنه غاضب قومه ولم يوافق ذلك مراد الله فعوتب بذلك، وإن كان ظاناً أن هذا ليس عليه فيه شيء. وأما إخبار الله بأنه استحق الذم والملامة لولا النعمة التي تداركه بها للبت معاقباً في بطن الحوت، فهذا هو ما تقرر

(١) قصة زينب وابن أم مكتوم سيأتى تفصيلها بعد.

(٢) طه: ١٢١.

(٣) هود: ٤١.

(٤) الأنبياء: ٨٧.

(٥) القلم: ٤٨، ٤٩.

آتفاً من أن الأنبياء عليهم السلام يؤاخذون في الدنيا على ما فعلوه مما يظنونه خيراً إذ لم يوافق مراد الله. وعلى هذا الوجه أقر يونس عليه السلام على نفسه بأنه كان من الظالمين^(١).

• رأى ابن تيمية

وابن تيمية يرى أن «الأنبياء صلوات الله عليهم معصومون فيما يخبرون به عن الله تعالى وفي تبليغ رسالاته باتفاق الأمة. بخلاف غير الأنبياء فإنهم غير معصومين، ولو كانوا أولياء الله».

وأما العصمة في غير ما يتعلق بالتبليغ فللناس فيه نزاع: والقول الذي عليه جمهور الناس - وهو الموافق للمنقول عن السلف - إثبات العصمة من الإقرار على الخطأ والذنوب مطلقاً.

واحتج من قال إنه لا يقع من الأنبياء ذنوب بأن التأسى بهم مشروع وذلك لا يكون إلا إذا عصمت أفعالهم عن الذنب. وأجيب بأن التأسى مشروع فيما أقروا عليه دون ما نهوا عنه، كما أن أمر الله ونهيه إنما تجب طاعته فيما لم ينسخ منه، أما ما نسخ منه فلا يكون مأموراً به فضلاً عن وجوب طاعته^(٢).

احتجوا أيضاً بأن الذنوب تنافي الكمال وأنها توجب التنفير، ونحو هذا من الحجج العقلية. وردَّ بأن هذا إنما يكون مع البقاء على ذلك وإلا فالتوبة النصوح التي يقبلها الله يرفع بها صاحبها إلى أعظم مما كان عليه، كما قال بعض السلف: كان داود عليه السلام بعد التوبة خيراً منه قبل الخطيئة، وكان يونس بعد خروجه من بطن الحوت وتوبته أعظم درجة منه قبل أن يقع ما وقع. قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ

(١) ملخص من كتاب «الفصل في الملل والأهواء والنحل» ج ٤ ص ٢ طبعة صبيح سنة ١٣٤٧هـ.

(٢) ونقول أيضاً لا نزاع بيننا وبينكم في أن التأسى به ﷺ في الصلاة مشروع بل واجب، ومع ذلك يقع منه السهو والنسيان ويراجع في سهوه ويصحح ما سها عنه، فلم لا يكون الخطأ في الاجتماع كوقوع السهو في العبادة والكل ينبه الرسول ﷺ عليه. روى البخارى عن ابن مسعود - عندما سها ﷺ في الصلاة وذكره - أنه قال: [لو حدث شيء في الصلاة لنبأتكم به، ولكن إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني].

لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴿٤٨﴾ لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّنْ رَبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴿٤٩﴾ فَاجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَجَعَلَهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٥٠﴾. وهذا الحال الأخير بخلاف حال التقام الحوت، فإنه قال فيه: ﴿فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ فأخبر سبحانه أنه في تلك الحال ملِيم. والملِيم هو الذي فعل ما يلام عليه، فكان حاله بعد قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ أرفع من حاله قبل أن يكون ما كان. والاعتبار بكمال النهاية، لا بما جرى في البداية. والأعمال بخواتيمها. والله خلق الإنسان لا يعلم شيئاً، ثم علمه فنقله من حال النقص إلى حال الكمال. فلا يجوز أن يعتبر قدر الإنسان بما وقع منه قبل حال الكمال، بل الاعتبار بحال الكمال. ويونس وغيره من الأنبياء صلوات الله عليهم في حال النهاية في أكمل الأحوال.

وقد كان هذا حال الأنبياء دائماً يبادرون إلى التوبة والاستغفار عند الهفوة. والقرآن شاهد عدل.

فها هو ذا لم يذكر شيئاً من ذلك عن نبي من الأنبياء إلا مقروراً بالتوبة والاستغفار. كقول آدم وزوجه: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، وقول نوح: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، وقول الخليل: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾، وقول موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾، وقوله: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وقوله تعالى في داود: ﴿فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ ﴿٢٤﴾ فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَىٰ وَحَسَنَ مَّآبٍ ﴿٢٥﴾. . . إلى غير ذلك.

والذين لا يقولون بصدور مخالف عن الأنبياء تأولوا كل ذلك بمثل تأويلات الجهمية^(١) والقدرية^(٢) لنصوص الصفات والمعاد، وهي من جنس تأويلات

(١) أصحاب جهم بن صفوان، قالوا: لا قدرة للعبد، والله لا يعلم الشيء قبل وقوعه وعلمه حادث لا في محل، ولا يتصف بما يتصف به غيره كالعلم والقدرة. ويسمون المعتلة أيضاً. فالمعتلة والجهمية فرقة واحدة.

(٢) القدرية هم المعتزلة، ولقبوا بذلك لأنهم أسندوا أفعال العباد إلى قدرهم. ويلقبون بأصحاب العدل والتوحيد لقولهم بوجوب «الصلاح» ونفي الصفات القديمة.

الباطنية^(١) والقرامطة^(٢) التي يُعلم بالضرورة أنها باطلة وأنها من باب تحريف الكلم عن مواضعه .

وهؤلاء يقصد أحدهم تعظيم الأنبياء فيقع في تكذيبهم، ويريد الإيمان بهم فيقع في الكفر بهم .

ثم إن العصمة المعلومة بدليل الشرع والعقل والإجماع، وهي العصمة في التبليغ لم ينتفعوا بها إذا كانوا لا يقرون بموجب ما بلغته الأنبياء . ومن هنا غلط من غلط في تفضيل الملائكة على الأنبياء والصالحين فإنهم اعتبروا كمال الملائكة مع بداية الصالحين ونقصهم فغلطوا . ولو اعتبروا حال الأنبياء والصالحين بعد الكمال ورضى الرحمن ودخول الجنان، والملائكة يدخلون عليهم من كل باب قائلين سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار، لرجعوا عن خطئهم .

وما يظنه بعض الناس من أن من ولد على الإسلام فلم يكفر قط أفضل ممن كان كافراً فأسلم، ليس بصواب . بل الاعتبار بالعاقبة، فأيهما كان أتقى في عاقبته كان أفضل . إذ من المعلوم أن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين آمنوا بعد كفرهم أفضل ممن ولد على الإسلام من أولادهم وغير أولادهم . وكان عمر ابن الخطاب وخالد بن الوليد رضى الله عنهما من أشد الناس على الإسلام ومع ذلك لما أسلما تقدما من سبقهما فى الإسلام، لما ظهر منهما من كمال الجهاد للكفار والانتصار لله ورسوله . وذلك يبين أن الاعتبار بكمال النهاية لا بنقص البداية . وقد ورد أن الله يفرح بتوبة التائب أعظم من فرح الفاقد لما يحتاج إليه من الطعام والشراب والمركب إذا وجده بعد يأس .

فمن ظن أن صاحب التوبة النصوح يكون ناقصاً فقد غلط غلطاً عظيماً فإن الذم والعقاب الذى يلحق أهل الذنوب لا يلحق التائب منها شىء أصلاً . لكن إن أسرع بالتوبة لم يلحقه شىء، وإن أخر التوبة فقد يلحقه ما بين الذنب والتوبة ما يناسب حاله من الذم والعقاب .

(١) فرقة من فرق الشيعة، ويسمون أيضاً الإسماعيلية . وسموا باطنية لقولهم بباطن الكتاب دون ظاهره . ولقبوا بالإسماعيلية لإثباتهم الإمامة لإسماعيل بن جعفر ووقفهم الإمامة عليه .

(٢) لقبوا بذلك لأن أولهم الداعى إلى المذهب، وهو حمدان قرمط، ظهر بالكوفة سنة ٢٧٠هـ . ومن زعمهم أن لا غسل من الجنابة، وأن الخمر حلال، وأن الحج إلى بيت المقدس .

والأنبياء صلوات الله عليهم كانوا لا يؤخرون التوبة، بل يسارعون إليها ولا يصبرون على الذنب، بل هم معصومون من ذلك. ومن آخر ذلك زمنًا يسيرًا كفر الله عنه ذلك، بما يتلي به. كما فعل بذي النون على المشهور من أن إلقاءه كان بعد النبوة، أما إذا كان قبلها فلا يحتاج إلى ذلك. ونصوص الكتاب والسنة في هذا الباب كثيرة. لكن المنازعون يتأولونها كتأويلات الباطنية، كما تقدم. وتأويلاتهم ظاهرة الفساد لمن تدبرها. فهي من باب تحريف الكلم عن مواضعه.

من ذلك تأويلهم قوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾^(١). قالوا: المراد ذنب أمتك. وذلك باطل من وجوه:

١ - قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾^(٢)، وقال: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾^(٣).

٢ - أنه قد ميز بين ذنبه ﷺ وذنوب أمته، بقوله: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٤). فكيف يعد ذنب المؤمنين ذنبًا له؟.

٣ - أن هذه الآية لما نزلت هم بعض الصحابة بالتشديد على أنفسهم بعدم قربان النساء والصيام دائمًا تقريبًا لله بذلك. فلما علم بذلك ﷺ غضب، وقال: [إني أقوم، وأنا، وأصوم، وأفطر، وأتزوج النساء. فمن رغب عن سنتي فليس مني! فقالوا: إنا لسنا مثلك يا رسول الله، فإن الله قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فقال: إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا. أفلا أكون عبدًا شكورًا؟]^(٥).

فدل هذا على أن الرسول ﷺ والمؤمنين يعلمون أن قوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ...﴾. خاص به دون أمته. وفي الصحيح أنه ﷺ كان يقول: [اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي وما أنت أعلم به مني. اللهم اغفر لي هزلي وجدى، وخطيئتي وعمدى، وكل ذلك عندي]. وأخرج الصحيحان أن آية الفتح نزلت عند مرجعه

(١) الفتح: ١.

(٢) المدثر: ٣٨.

(٣) النور: ٥٤.

(٤) محمد: ١٩.

(٥) في رواية البخارى.

ﷺ من الحديدية. فقال ﷺ: [لقد نزلت على الليلة آية أحب إلى مما على الأرض، ثم قرأها عليهم. فقالوا: هنيئاً مريئاً يا نبي الله، بين الله ما يفعل بك. فما يفعل بنا؟]. فتزلت: ﴿لِيَدْخُلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ...﴾ - حتى بلغ - ﴿فَوْزًا عَظِيمًا﴾. وروى البخارى عن المغيرة: [كان ﷺ يقوم حتى تورم قدماه أو ساقاه. فقيل: لم هذا وقد غفر لك؟. فقال: أفلا أكون عبداً شكوراً؟].

فكل هذه الروايات الصحيحة الصريحة تدل على بطلان قول من رأى أن الذنب المغفور ذنب أمته. ولكنه التعصب للرأى واللجاجة فى غير الحق^(١).

● رأى القاضى عياض

قال القاضى عياض فى «الشفاء»^(٢):

١ - «وأما أحواله فى أمور الدنيا فقد يعتقد ﷺ الشىء منها على وجه ويظهر خلافه. (أى يظهر أنه على خلافه فى الواقع ونفس الأمر)^(٣). ثم ذكر حديث تأبير النخل المروى عن مسلم والذى سياتى تفصيل الكلام فيه. وفى آخره قال ﷺ: «إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشىء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشىء من رأى فى إنى أنا بشر». قال شارح الشفاء: أى قد أرى الرأى فى أمور الدنيا والأمر بخلافه، فلا يجب اتباعه. ثم ذكر رواية مسلم الأخرى التى فيها: [إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذونى بالظن].

ويحكى عن ابن رشد أنه فى كتاب «التحصيل والبيان» يذكر أن هذا الحديث - يشير لحديث مسلم فى تأبير النخل - روى بالفاظ مختلفة، متقاربة معنى، كقوله ﷺ: [ما أنا بزراع ولا صاحب نخل]. ويعلق أبو الوليد^(٤) بقوله: إنه ﷺ بين أنه لا تأثير فى الصلاح والفساد لغير الله تعالى، إلا أن الله تعالى قد يجرى العادة بأسباب تعلم بالتجربة، كالتأبير. وهو ﷺ لم يسبق له تجربة فيه. وفى رواية أنه

(١) فتاوى ابن تيمية، ج ٢ ص ٢٨٣ طبع كردستان العلمية بالقاهرة سنة ١٣٢٦هـ.

(٢) ج ٤ من ص ٢٦٥ طبع المطبعة الأزهرية المصرية سنة ١٣٢٧هـ.

(٣) تعليق شهاب الدين الحفاجى.

(٤) لقب ابن رشد.

ﷺ قال: [إنما أنا بشر، فما حدثتكم عن الله فهو حق، وما قلت فيه من قبل نفسي فإنما أنا بشر أخطئ وأصيب].

والخفاجي شارح الشفاء - بعد أن ذكر حادثة نزول المسلمين بأدنى مياه بدر التي سيأتي شرحها، ومعارضة الحُباب بن المنذر وقوله: أهدأ منزل أنزلك الله ليس لنا أن نتقدمه؟ أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ فقال ﷺ: [بل هو الحرب والرأي... إلخ] فأشار الحُباب بمنزل آخر. فقال ﷺ: [أشرت بالرأي الصائب] وفعل ما قاله الحُباب - علق بقوله: إن العرب أدري بالحروب؛ لأنهم جربوها وقاسوا شدائدتها.

ويستطرد - القاضي عياض - في ذكر أحواله ﷺ في أمور الدنيا، فيروى حادثة عزمه ﷺ على مصالحة أعدائه يوم الخندق على تمر المدينة^(١). فلما استشار ﷺ الأنصار وعارضوا رأيه رجع عنه. ثم يعلق على هذه الحادثة بقوله:

فمثل هذا وأشباهه من أمور الدنيا التي لا مدخل فيها لعلم ديانة ولا اعتقادها ولا تعليمها، كل هذه يجوز عليه ﷺ فيها ما ذكرناه من اعتقاد شيء على وجه فيظهر على خلافه. إذ ليس في هذا نقيصة، إنما هي أمور اعتيادية يعرفها من جربها وشغل نفسه بها، وهو ﷺ مشحون القلب بمعرفة الربوبية.

٢ - وينتقل بعد ذلك إلى الحديث بما يعتقد ﷺ في أمور أحكام البشر الجارية على يديه وقضاياهم، ومعرفة الحق من المبطل، والمصلح من المفسد، ويحكم بأن: كل ذلك على السبيل في أمور الدنيا التي قد يظهر له منها ما الأمر على خلافه أحياناً^(٢).

(١) سيأتي الحديث عنه.

(٢) ويعلله الخفاجي، صاحب الشرح عليه، بأن الله اختار له ذلك؛ لثلا يضل به بعض أمته لتوهمهم أنه يعلم الغيب، فيقعون فيما وقع فيه النصارى.

ويقول صاحب «المنار» في هذا المعنى: وكان من حكمة الله في تربية رسوله ﷺ وتكميله أن يبين له بعض الحقائق بعد اجتهاده الشخصي البشري فيها لتكون أوقع في نفسه ونفس أتباعه. وأيضاً لتكون نذيراً قائماً دائماً لمن تحدثه نفسه بما وقعت فيه النصارى مع عيسى عليه السلام، فتكون حداً فاصلاً واضحاً بين صفات البشر وصفات خالق البشر، وصفات الحادث الذي يتلقى عن غيره ما يكمله، وبين صفات القديم الذي يفيض من فيض علمه على من يختار من عباده. سبحانه هو وحده، الذي ليس كمثلته شيء!.

ويؤيد حكمه هذا بذكر حديث الشيخين وأبي داود - واللفظ لأبي داود - : قال ﷺ: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو مما أسمع. فمن قضيت له من حق أخيه بشيء فلا يأخذ منه شيئاً، فإنما أقطع له قطعة من نار»^(١).

• رأى ابن خلدون

وأما ابن خلدون فيتعرض - في مقدمته^(٢) - عند الحديث عن طب البادية لما كان يراه الرسول ﷺ في أمر العلل وعلاجها، ويذكر أن رأيه في ذلك لا يتصل بالوحي؛ بل يعد من الأحوال التي هي عادة وجبلة له. وعبارته: «وللبادية من أهل العمران طب بينونه في غالب الأمر على تجربة قاصرة على بعض الأشخاص، متوارثاً عن مشايخ الحى وعجائزه. وربما يصح منه البعض، إلا أنه ليس على قانون طبيعي ولا على موافقة المزاج. وكان عند العرب من هذا الطب كثير، وكان فيهم أطباء معروفون: كالحارث بن كلدة وغيره.

والطب المنقول في الشرعيات من هذا القبيل وليس من الوحي في شيء، وإنما هو أمر كان عادياً للعرب ووقع في ذكر أحوال النبي ﷺ من نوع ذكر أحواله التي هي عادة وجبلة، لا من جهة أن ذلك مشروع على ذلك النحو من العمل. فإنه ﷺ إنما بعث ليعلمنا الشرائع، ولم يبعث لتعريف الطب ولا غيره من العادات. وقد وقع له في شأن تأبير النخل ما وقع، فقال: أنتم أعلم بأمور دنياكم.

فلا ينبغي أن يحمل شيء من الطب الذي وقع في الأحاديث الصحيحة المنقولة على أنه مشروع، فليس هناك ما يدل عليه. اللهم إلا إذا استعمل على جهة التبرك وصدق العقيد الإيماني فيكون له أثر عظيم في النفع. وليس ذلك في الطب المزاجي، وإنما هو من آثار الكلمة الإيمانية، كما وقع في مداواة المبطون بالعسل. والله الهادي إلى الصواب، لا رب سواه».

(١) قال شارح الشفاء في تعليقه على هذا: لما أمر الله تعالى أمته بالافتداء به واتباعه في قضاياها وأحكامها كان حكمه على هذا النحو، وإلا لم يكن للأمة سبيل للاقتداء به في شيء من ذلك، وليقتدى به حكام أمته، ويستوثقوا بما يؤثر عنه، وينضبط قانون شريعته.

(٢) طبع المطبعة الأميرية؛ سنة ١٣٢١هـ ص ٤٦٧.

• رأى الكمال بن الهمام

والكمال بن الهمام فى كتابه «التحرير» يذكر أن أكثر الأقوال الفقهية ترى أنه ﷺ مأمور بالاجتهاد مطلقاً فى الأحكام الشرعية، والحروب، والأمور الدينية من غير تقييد بشىء منها. ويشير إلى أن ذلك مذهب عامة الأصوليين: مالك، والشافعى، وأحمد، وعامة أهل الحديث^(١) كذلك ثم يسوق قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾، ويعلق عليها بقوله: ولا عتب فيما هو وحى من عند الله، ويرد ما قاله الكرماني من أنه عتاب على ترك الأولى، بأن ظاهر الآية يخالفه.

ثم يذكر أنه قد جاء فى الحديث الصحيح: «أنه بعد أن مال ﷺ إلى رأى أبى بكر وأخذ الفداء، وخالف بذلك رأى عمر القائل بالقتل، ونزلت الآية الكريمة السابقة: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أَسْرَى...﴾^(٢) بكى النبى ﷺ وبكى معه أبو بكر،

(١) وجاء فى التحرير وشرحه أيضاً: «وقال الأشاعرة وأكثر المعتزلة لا يصح أن يكون ﷺ مأموراً بالاجتهاد فى الأحكام الشرعية.

وقال بعد ذلك: وقيل كان له الاجتهاد فى الأمور الدينية والحروب دون الأحكام، وقيل كان له الاجتهاد فى الحروب فقط، وهو محكى عن القاضى والجبانى.

وقال القرافى فى شرح تنقيح الفصول: قال الشافعى وأبو يوسف وقع منه ﷺ الاجتهاد. وقال أبو على وأبو هاشم: لم يكن متعبداً به لقوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيِي يُوحَى﴾، وقال بعضهم: كان له ﷺ أن يجتهد فى الحروب والآراء دون الأحكام. وتوقف أكثر المحققين. وقال ابن الحاجب وشارحه العضد: المختار وقوعه، لنا: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾. عاتبه على حكمه، ومثل ذلك لا يكون فيما علم بالوحى. وقال ﷺ: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى». وسوق الهدى حكم شرعى. أى لو علمت أولاً ما علمت آخرها لما فعلت. ومثل ذلك لا يستقيم إلا فيما عمل بالرأى. قال السعد فى الحاشية: قوله عاتبه على حكمه الذى هو الإذن بالتخلف عن تبوك لمن ظهر نفاقهم. وهذا يقوم حجة على من منع اجتهاده مطلقاً. أما من جوزه فى الحروب وأمور الدنيا دون الأحكام الشرعية التى تتعلق بذلك فالحجة عليه قوله ﷺ: «لو استقبلت من أمرى... الحديث». ولذا صرح بأن سوق الهدى حكم شرعى. وقال العطار فى حاشيته على شرح الجلال المحلى: والغالب على الظن أنه ﷺ كان لا يجتهد فى قواعد أصول الفقه كما سيأتى، وكان يجتهد فى الفروع».

(٢) قال شارح مسلم الثبوت: وقد يقال: هذا لا يدل على كون أخذ الفداء بالرأى فإنه يجوز أن =

قال عمر: فسألت رسول الله ﷺ عن سبب بكائه فقال: أبكى للذي عرض على أصحابك من أخذهم الفداء، ولقد عرض على عذابهم أذى من هذه الشجرة، وقال: لو نزل عذاب من السماء ما نجا منه إلا عمر». ويستنتج منه: أنه يدل على أن أخذ الفداء كان باجتهاد، وكان خطأً، ويعلل ذلك بقوله: لأن العذاب لا يكون لترك الأولى، ثم يستطرد فيقول: فإن قلت: كيف هذا وقد تقرر أن المخطئ في الاجتهاد له أجر واحد؟، قلت: الأجر على تقدير أن لا يكون خلاف ما أدى إليه الاجتهاد ظاهراً. فأما إذا كان ظاهراً، فلا. بل يستحق المجتهد العذاب. ألا ترى أن المبتدعة قد كانوا مجتهدين. فحيث كان خلاف رأيهم ظاهراً استحقوا العذاب. قال النبي ﷺ: «كلهم في النار إلا واحدة». فإن قلت إذا كانت الحكمة في عدم تعذيب المخطئ أنه بذل وسعه في طلب الصواب فلا يفتقر الحال في كون المجتهد فيه عملياً أو اعتقادياً، فلم حكمتم بعدم نجاة المبتدعة وهم مجتهدون في العقيدة؟ قلت: في الاعتقاد لم يكن المحل صالحاً للاجتهاد، لوجود النص المفيد للقطع، والشارع قد منع الخوض في ذلك.

ثم قال: وقد ثبت اجتهاد النبي ﷺ في الشرعيات، فقال: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى، فعلم أنه لم يسق بوحى، وإلا لم يقل ذلك. وأيضاً لو كان سائقاً بالوحى لكان علمه بالمصلحة كعدم علمه بها^(١) - وسوق الهدى مندوب - فقد اجتهد في حكم شرعى.

ثم قال: إلا أن النبي ﷺ إذا اجتهد وأخطأ لا يقر على الخطأ.

ثم قال: ولا يبعد أن يقال: إن في جواز الخطأ في اجتهاد النبي ﷺ إشارة إلى أن فكر البشر وإن كان في أعلى الدرجات يحتمل الخطأ، بخلاف الوحي.

ثم قال: وقول من أنكرو وقوع الخطأ في اجتهاده ﷺ، وتأول مثل آية: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَبْتَ لَهُمْ﴾. وآية: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أُسْرَى...﴾ الخ، على خلاف ظاهرهما على وجه يخل بكمال بلاغة القرآن من غير ضرورة ملجئة إليه،

= يكون النبي ﷺ مخيراً بين الفداء والقتل، ويكون القتل أولى، والعتاب لترك الأولى. ولا يخفى أن هذا بعيد. فإن مثل هذا الوعيد الشديد لا يكون على خلاف الأولى.

(١) أى فلا يصح منه ﷺ الندم على سوق الهدى.

قول لا ينبغي أن يقدم عليه أهل العلم مبالغة منهم في علو شأن الأنبياء. لأن خطأهم في الاجتهاد لا يخل بعلو شأنهم.

ثم قال: وكان الخطأ في مسألة الأسرى أنه ﷺ ومن معه نظروا إلى أن استبقاءهم سبب لإسلامهم، وفداءهم يتقوى به على الجهاد. وخفى عليهم أن قتلهم أعز للإسلام، وأرهب لمن وراءهم، وأفل لشوكتهم. ولا يصح أن يكون هذا التشديد من الله لمخالفته الأولى، كما قال الكرمانى. لأن مثل هذا الوعيد لا يلائم ترك الأولى.

ثم قال: واتفقوا على أنه ﷺ لا يقر على الخطأ.

